الأنباء
السبت 6 يونيو 2015

استقرار أسعار العقار.. والتضخم إلى 3,8٪

صندوق النقد: الإمارات تعود للعجز المالي بسبب انخفاض النفط

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى الإمارات برئاسة زين زيدان لإجراء مناقشات مع السلطات في الفترة من 24 مايو إلى 4 يونيو الجاري، وذلك في إطار مشاورات المادة الرابعة السنوية لعام 2015، وعقب انتهاء المشاورات سيتم إعداد تقرير يرفع إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة إدارة الصندوق، لمناقشته في اجتماع من المقرر مبدئيا أن يعقد في يوليو 2015.

وفي تصريحات صحافية لزيدان، قال انه من المتوقع أن تكون آفاق النشاط الاقتصادي في الإمارات معتدلة، حيث تشير التوقعات إلى نمو القطاع غير الهيدروكربوني بمعدل 3,4٪ في عام 2015 في ظل انخفاض أسعار النفط وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، لافتا الى أن أسعار العقارات قد استقرت في السوق، ولكن ارتفاع الإيجارات تجاوز التأثير السلبي لارتفاع سعر الدولار على أسعار الواردات، ما دفع بالتضخم إلى الارتفاع حيث يتوقع أن يصل إلى متوسط قدره 3,8٪ في عام 2015.

ضبط الأوضاع المالية

وأكد زيدان على ضرورة التركيز على السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة لضبط أوضاع المالية العامة، مع الحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار ودعم الظروف المواتية لنمو الائتمان. ونظرا لوفرة الاحتياطيات الوقائية الكبيرة، ينبغي أن تكون عملية الضبط المالي تدريجية ومصممة على نحو يحد من تأثيره على النمو. كذلك ينبغي الحفاظ على الإنفاق الاستثماري، والسيطرة على فاتورة الأجور الحكومية، والإلغاء التدريجي للدعم مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وخفض التحويلات إلى الكيانات المرتبطة بالحكومة، وتعبئة مزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية. ويمكن أيضا أن تبني السلطات على نجاحها في تنسيق سياسة المالية العامة لوضع إطار موحد للمالية العامة على المدى المتوسط وتعزيز عملية الميزانية.

صندوق النقد يتوقع استقرار أسعار العقارات في الإمارات .. في الصورة جانب من عقارات في دبي

ضرورة التركيز على السياسات الاقتصادية المتبعة لضبط أوضاع المالية العامة

ويضيف أن الامارات قد استفادت من بناء احتياطيات وقائية كبيرة في حساباتها الخارجية وماليتها العامة على مدار عدة سنوات سابقة بفضل ثروتها الهيدروكربونية الوفيرة. ولكن المتوقع مع انخفاض أسعار النفط مؤخرا أن تتحول المالية العامة هذا العام إلى تسجيل رصيد سالب للمرة الأولى منذ عام 2009، حيث يصل العجز إلى 2,3٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد أدى التوسع المالي في السنوات القليلة الماضية إلى زيادة التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما يتوقع حدوث تراجع كبير في فائض الحساب الجاري ليصل إلى4,1٪ من إجمالي الناتج المحلي.

صلابة القطاع المصرفي

وأوضح ان القطاع المصرفي يتسم بالصلابة ولديه من احتياطيات رأس المال والسيولة ما يكفي لمواجهة أي صدمة معاكسة. ويلاحظ أيضا أنه مهيأ بالقدر الكافي لإتمام التحول الجاري نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل 3 لرأس المال والسيولة، والتي ينبغي تنفيذها في الوقت المناسب بالتوازي مع تعزيز الرقابة القائمة على مستوى المخاطر وإعمال الحدود الموجودة لتركز القروض.

وقد ساعدت إجراءات السلامة الاحترازية الكلية على المستوى القطاعي في معالجة مخاطر السوق العقاري، وهي تبرهن على أهمية إرساء إطار متكامل للسياسة الاحترازية الكلية. ومن المهم أيضا مواصلة إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية لدى الكيانات المرتبطة بالحكومة بغية احتواء المخاطر النظامية، كما أن زيادة تعميق سوق الدين المحلية يمكن أن يساعد على خفض اعتماد هذه الكيانات على التمويل الخارجي والإقراض المصرفي.

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر الاقتصادات تنوعا في المنطقة وتحتل مركزا جيدا في مؤشرات التنافسية. وينبغي أن تهدف الإصلاحات الهيكلية إلى زيادة تنويع الاقتصاد والتعجيل بخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص للمواطنين. ويمكن أن يتضمن ذلك زيادة الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين جوانب معينة في بيئة الأعمال، والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وتيسير الحصول على التمويل بالنسبة للمشروعات المبتدئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الحوافز الصحيحة لريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

رغم تراجع أسعار الطاقة

«الوطني»: الاقتصاد القطري يحافظ على قوته

أشار تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني الى استمرار دعم القطاع غير النفطي لنمو الاقتصاد القطري بمساندة من خطة الحكومة للتنمية التي تبلغ ميزانيتها 210 مليارات دولار. ومن المتوقع أن يتراجع فائض كل من الحساب المالي والحساب الجاري خلال العامين القادمين نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط، لذا فمن المتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو إجمالي الأصول الخارجية، ولكن من المفترض أن تظل السياسة المالية توسعية على الرغم من تراجع أسعار الطاقة، وذلك تماشيا مع توجه الحكومة نحو تنمية الاقتصاد من خلال تنفيذ المشاريع المتعلقة ببطولة كأس العالم وما يصاحبها من مشاريع تابعة للبنية التحتية. ومن المتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعا تدريجيا متأثرا بارتفاع الإيجارات ومقيدا في الوقت نفسه بتراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والسلع الاساسية التي بدورها تعكس قوة الدولار الأميركي.

النمو الاقتصادي يحافظ على قوته بدعم من القطاع غير النفطي

من المتوقع أن يحافظ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على قوته عند 6,5٪ سنويا خلال العامين المقبلين تماشيا مع التوسع المستمر في نشاط القطاع غير النفطي. وليس من المحتمل أن يتأثر النمو بشكل ملحوظ على المدى المتوسط بالتراجع الذي شهدته أسعار الطاقة منذ شهر يونيو بنحو 45٪ لمزيج برنت و33٪ للغاز الطبيعي (حسب مؤشر البنك الدولي)، ولكن من المحتمل أن يؤدي ذلك الى إعادة ترتيب أولوية بعض المشاريع الاستثمارية على غيرها، ومن المتوقع أن ترتفع مكاسب الانتاج من القطاع غير النفطي مع تصدر قطاعات البناء والتشييد والخدمات المالية والحكومية والتجارة والضيافة بنمو بأكثر من 10٪ على أساس سنوي.

معدل التضخم في أسعار المستهلك قد يرتفع تدريجياً

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العام ارتفاعا تدريجيا ليصل إلى 3,2٪ و3,5٪ خلال العامين 2015 و2016 على التوالي من 2,7٪ على أساس سنوي بحلول نهاية العام 2014. وبينما من المفترض أن يساهم الريال القطري المرتبط بالدولار القوي في الحد من التضخم المستورد، ستساهم الإيجارات المرتفعة في زيادة الضغوطات على مؤشر معدل التضخم في أسعار المستهلك. وبلغ التضخم في الإيجارات 7,3٪ على أساس سنوي بحلول نهاية العام 2014، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع قبل زيادة توفر الوحدات السكنية. وقد أدت الزيادة في الطلب على الوحدات السكنية إلى ارتفاع أسعار العقار بنسبة كبيرة بلغت 43٪ على أساس سنوي في يناير الماضي وفق مؤشر قطر لأسعار العقار. وقد وصل التضخم في أسعار العقار في مارس الى 29,6٪ على أساس سنوي.

وتم تغيير قاعدة البيانات الخاصة بمعدل التضخم في أسعار المستهلك في بداية العام 2015 لتزداد عدد المكونات من ثمانية مكونات إلى اثني عشر مكونا كما تم استبدال تاريخ الأساس من العام 2007 بالعام 2013. ووفق هذا المؤشر الجديد، فقد تباطأ معدل التضخم ليصل إلى 0,9٪ على أساس سنوي في أبريل من 1,4٪ على أساس سنوي في مارس.

توقعات بارتفاع التضخم بصورة تدريجية ليصل إلى 3,5٪ بحلول 2016

مؤشر البورصة القطرية يشهد ركوداً نسبياً خلال 2015

تراجع أسعار الطاقة قد يؤدي إلى انكماش الفوائض المالية

من المتوقع أن يتراجع الفائض المالي للميزانية ليصل إلى 1,6٪ و2,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2015 و2016 على التوالي من النسبة المقدرة للعام 2014 عند 10,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار الطاقة وانخفاض الإيرادات النفطية بواقع 33٪ خلال العام 2015. كما سيترك التراجع في أسعار الطاقة أيضا أثره على القطاع غير النفطي نتيجة ارتباط العديد من إيرادات عمليات التكرير النفطية والمنتجات المصنعة بأسعار الطاقة. ومع ذلك، يشهد نشاط الشركات والمشاريع انتعاشا من المفترض أن تعزز خزينة الدولة من إيرادات الضرائب.

ومن المتوقع أن تشهد المصروفات بعض الضبط، ولكن السلطات ملتزمة بخطة التنمية ومهمة تنويع الاقتصاد، الأمر الذي قد يتطلب اهتماما أكبر وسط تراجع أسعار النفط. وقد تم توقيف بعض المشاريع التي يتعذر العمل عليها كمشروعي المجمعات البتروكيماوية، كما من الممكن إبعاد بعض المشاريع الصغيرة الأخرى.

احتمال ارتفاع أسعار الفائدة المحلية عقب ارتفاعها في أميركا

يتأثر مستوى أسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة الأميركية نتيجة ارتباط الريال القطري بالدولار. ومن المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياط الفيدرالي من أسعار الفائدة قبل نهاية العام، الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة المحلية مع تأخير بواقع أشهر.

بورصة قطر تشهد أداءً ثابتاً

شهدت بورصة قطر، التي تعتبر ثالث أكبر بورصة في المنطقة من حيث قيمة الرسملة السوقية، ثباتا نسبيا في العام 2015 مقارنة بأسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومقارنة بأدائها خلال الأعوام الماضية. ولكن يبدو أن مؤشر بورصة قطر قد استعاد نشاطه مؤخرا ليصل إلى 12,5 في 18 مايو الماضي، مسجلا زيادة بواقع 1,5٪ منذ بداية العام. وكالبورصات الأخرى في المنطقة، فقد تأثرت بورصة قطر بالتراجع الذي شهدته أسعار النفط وتراجع الإيرادات. وقد تراجع أيضا مؤشر بورصة قطر عن مستواه العالي في العام 2014 عندما سجل زيادة بنحو أكثر من 18٪ على خلفية ضم بورصة قطر لمؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة.

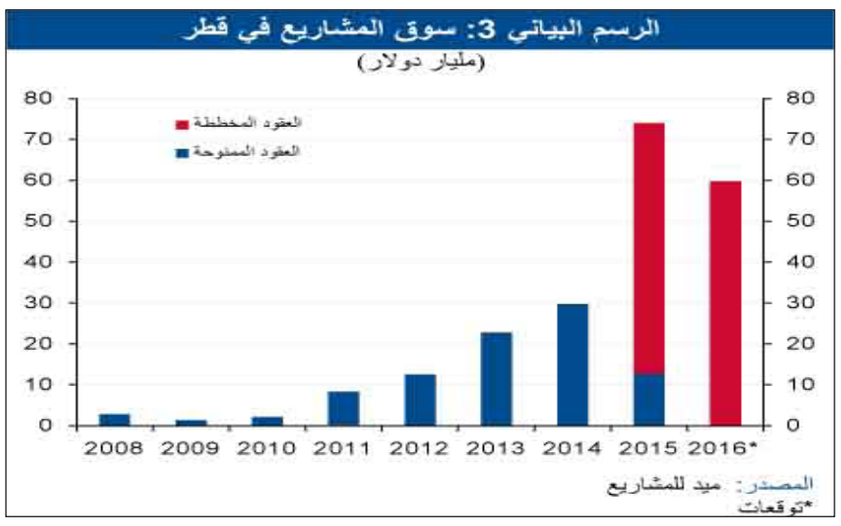

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com

د.عبدالله فهد العبدالجادر ـ مستشار تنظيم وإدارة

تنمية الموارد البشرية فاعلة أم تنفيع؟

تدريب وتأهيل العاملين في القطاع الحكومي يحظى باهتمام كبير وخصصت له ميزانية ضخمة سنويا في كافة القطاعات الحكومية الوزارات والهيئات الحكومية والنفطية وتنفذ هذه البرامج التدريبية داخل الكويت وخارجها وذلك بهدف تطوير مستوى أداء العاملين وتزويدهم بمهارات ومعلومات جديدة يحتاجونها في أدائهم العملي وتكون اضافة إلى ماهو موجود أصلا.

التدريب جزء أساسي في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وضروري الاهتمام به واستمراره لحديثي التعيين وذوي الخبرة من الموظفين لأن الحياة العملية متغيرة باستمرار وآليات العمل تختلف مع تطور إجراءات العمل من اليدوي الى النظام الآلي وكذلك المهام المطلوبة لاداء العمل بشكل مرض واكساب العاملين المهارات اللازمة التي ينعكس أثرها على أداء الحكومة.

التدريب يجب على كل مستوى وظيفي من أدنى مستوى وظيفي الى الوظائف القيادية وتختلف نوعية برامج التدريب ومستواها حسب مستوى الوظائف من تنفيذي الى اشرافي الى قيادي ولمعرفة ما هي هذه المهارات والقدرات المطلوبة يجب الرجوع الى متطلبات شغل الوظائف في بطاقة الوصف الوظيفي وكذلك من تحليل المهام والواجبات التي يجب أن يؤديها شاغل الوظيفة.

إذا كنا نريد الجدية والالتزام والنتائج المرجوة من التدريب والتأهيل يجب على الجهات الحكومية تقييم البرامج التدريبية التي نفذتها الشركات التدريبية من حيث مؤهلات وخبرات وأداء المدرب ومن حيث المادة التدريبية ومن حيث طريقة وآلية التدريب وبعد رجوع الموظفين الى عملهم بثلاثة شهور تجري جهة العمل تقييم آخر لاداء الموظفين الذين شاركوا وحضروا البرامج التدريبية سواء ورش عمل أو ندوة أو مؤتمر لترى مدى انعكاس هذه البرامج التدريبية على عملهم ومدى استفادتهم لها في أدائهم وبدونها ستبقى هذه البرامج التدريبية مجرد إجازة من العمل مدفوعة الراتب وسياحة على حساب الحكومة.

مثل الكويت في مؤتمر العمالة الدولي بجنيف

معرفي: 5 جهات حكومية تقدّم دعماً فنياً وماليا للمبادرين الشباب

داود معرفي ممثل الكويت في جنيف

أكد عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة داود معرفي علي ان الكويت تقدم جميع انواع الدعم المالي والفني والإداري للمبادرين المقبلين على تأسيس منشآتهم الصغيرة والمتوسطة وايضا المشاريع القائمة بالحجم ذاته والتي تسعى للتوسع، بهدف تشجيع الشباب على امتلاك مشاريعهم الخاصة والعمل على الحد من مشكلة البطالة.

جاء ذلك خلال كلمة معرفي في مؤتمر العماله الدولي بمدينة جنيف حيث يشارك في المؤتمر ممثلا عن الكويت بلجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واشار معرفي الى ان هناك عددا من مؤسسات الدولة تدعم قطاع المنشآت الصغيرة وذكر ترتيبها على النحو التالي:

1ـ الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تم إنشاؤه في ابريل 2013، وأهدافه هي:

- تنمية الاقتصاد الوطني من خلال اتباع سياسات لخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة.
- نشر الوعي بمزايا العمل الخاص والتنسيق والترويج للمبادرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير المعلومات وتقديم الدعم التقني.
- تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية للمشروعات وخلق الفرص المربحة والمبتكرة من خلال توفير معلومات مستمرة.
- تنمية العنصر البشري وتدريبية من خلال المؤسسات الداعمة.
- زيادة القدرات التنافسية للمشروع، مع الالتزام بتحقيق أقصى دعم ممكن للمشروع وأدنى تدخل في نشاطه.
- دعم المنتجات المحلية وتشجيع ابتكار حقوق الملكية الفكرية الكويتية.

2ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

استحدثت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشئون التخطيط هند الصبيح ادارة خاصة تخدم جميع اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الهيئة العامة للقوى العاملة لتقدم لهم كل التسهيلات لتوظيف العمالة اللائقة لتلك المشاريع، وتقدم الوزارة ايضا سلسلة خدمات مختلفة لشرائح مختلفة منها الأسر المنتجة من خلال توفير حاضنات تستخدم كنقاط بيع بأسعار رمزية لتسويق وبيع منتجاتهم بالاضافة الى توفير مساحات ومحلات ايجارية في جميع المرافق التابعه للوزارة وهي الجمعيات التعاونية بالمناطق السكنية والمقاهي الشعبية التراثية ومراكز التنمية والحدائق التابعة للوزارة لدعم هذا القطاع.

3ـ برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة

توفر الكويت عن طريق البرنامج راتبا شهريا لدعم صاحب المنشأة وأي موظف وطني في نفس المنشأه وهذا الراتب يوازي نحو 60٪ من الراتب المقدر بالوظيفة الحكومية وذلك تشجيعا منها لتحفيز المواطنين للانخراط بالعمل الحر والخاص غير الحكومي.

4ـ وزارة الدولة لشؤون الشباب

تعمل الوزارة على رعاية المبادرات الاجتماعية في شتى المجالات التي تهتم بشريحة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عام وأبرزها هذه المبادرات هى ريادة الاعمال.

5ـ الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

من جانب شفافية الحكومة واهتمامها بالتأكد من أن الخدمات المقدمة لهذا القطاع تصل الى الشريحة المستهدفة وافقت الحكومة على إشهار جمعية نفع عام تحتوي اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإيصال احتياجاتهم والمحافظة على حقوقهم.

وقدم معرفي اقتراحين باسم الكويت يرى انهما مهمان لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالانتشار عالميا وغرس مفهوم ريادة الاعمال لدى الشباب، والاقتراحان هما:

1ـ تفعيل دور ILO وذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال تفعيل برامج متخصصة تسهل عملية تسجيل براءات الاختراع وحفظ الحقوق الفكرية دوليا بتكلفة منخفضة تناسب حجم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لحمايتهم.

2ـ ضرورة تفعيل دور الوزارات المتعلقة بالتعليم واعتماد مناهج دراسية خاصة لمفهوم ريادة الاعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مراحل الدراسة المبكرة لغرس هذه المبادئ في بدايات مشوار الشباب لما لذلك من عائد ايجابي كبير على اقتصاد الدولة وتعزيز ثقافة ريادة الاعمال.